

Distr.: General
12 June 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٤
البندان ٥ و ١٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
الجزء الرفيع المستوى
المسائل الاقتصادية والبيئية: التنمية المستدامة

الخيارات المتصلة بنطاق تقرير عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي ومنهجية إعدادها تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ بشأن "شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية". ويقدم هذا التقرير عدة خيارات في ما يتعلق بنطاق ومنهجية تقرير بشأن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وتستند هذه الخيارات إلى الردود الواردة من الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة على استبيان في الموضوع. وتعتمد أيضاً على الدروس المستفادة من عملية استكشافية شاركت فيها جهات معنية متعددة من أجل إعداد إصدار نموذجي أولي لتقرير بشأن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي بهدف توضيح المحتويات المحتملة لهذا التقرير والعملية المحتملة اتباعها في إعدادها.

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المحتويات

الصفحة

أولا -	السياق	٣
ثانيا -	إعداد إصدار نموذجي أولي من تقرير عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي	٤
ألف -	مقدمة	٤
باء -	العملية	٦
جيم -	الدروس المستخلصة من أجل الإصدارات المقبلة	٩
ثالثا -	الرد على الاستبيان المتعلق بنطاق تقرير عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي ومنهجية إعداده	١٣
ألف -	التوجه العام	١٤
باء -	النطاق	١٥
جيم -	المنهجية	٢٢
رابعا -	التوصيات	٢٨

أولا - السياق

١ - أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧ بشأن "شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية". ففي الفقرة ٢٠ من القرار، قررت الجمعية العامة أن يعزز المنتدى الربط بين العلم والسياسات بدراسة الوثائق وجمع المعلومات والتقييمات المتفرقة، بطرق منها إعداد تقرير عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، استناداً إلى التقييمات الحالية، وتعزيز عمليات صنع القرار القائمة على الأدلة على جميع المستويات، والإسهام في توطيد الجهود الجارية في البلدان النامية لبناء القدرات في مجال جمع البيانات وتحليلها وطلبت إلى المنتدى أن ينظر، في عام ٢٠١٤، في نطاق التقرير المقرر إعداده عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والأسلوب المتبع في إعداده، بناء على اقتراح من الأمين العام يجسد آراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وكياناتها المعنية، بما فيها لجنة السياسات الإنمائية، وتوصياتها.

٢ - وقد وجهت الدعوة إلى جميع الدول الأعضاء والمجموعات السياسية وإلى كافة المنظمات الـ ٥٣ التابعة للأمم المتحدة الأعضاء في اللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتقديم مقترحات بشأن نطاق تقرير عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي ومنهجية إعداده، بوسائل منها استبيان أرسل إليها. ويود الأمين العام الإعراب عن تقديره لمساهمات هذه الجهات في هذا التقرير. وقد وردت ردود من الاتحاد الروسي، والأردن، وإندونيسيا، وتونس، وسويسرا، والصين، وكرواتيا، وكوستاريكا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واليابان، ومن الاتحاد الأوروبي، ولجنة السياسات الإنمائية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وجرى النظر في إسهامات ذات صلة بالموضوع قدمها خبراء وشركاء للأمم المتحدة شاركوا في اجتماعات أفرقة الخبراء، بما في ذلك من اتفاقية التنوع البيولوجي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٣ - ويعتمد الفرع الثاني على الدروس المستفادة من عملية استكشافية ضمت جهات معنية متعددة من أجل إعداد إصدار نموذجي أولي من تقرير للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي. ويتضمن الفرع الثالث ملخصاً لردود الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة على استبيان في الموضوع، وترد في الفرع الرابع توصيات لتنظر فيها الدول الأعضاء.

ثانيا - إعداد إصدار نموذجي أولي من تقرير عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي

ألف - مقدمة

٤ - مفهوم التنمية المستدامة مفهوم له تاريخ طويل جدا في مجال العلوم. فمنذ عام ١٧١٣، أشار هانس كارل فون كارلوفيتش إلى محصول مستدام في سياق الإدارة الحرجية المستدامة. وفي عام ١٩٨٧، زاد تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، المعنون "مستقبلنا المشترك" (A/42/427، المرفق)، من انتشار هذا المفهوم الذي اعتمده فيما بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض) المعقود في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام ١٩٩٢، إلى جانب مجموعة من مبادئ ريو، وخطة عمل عالمية، هي جدول أعمال القرن ٢١^(١)، التي ضمت العديد من الأهداف والغايات التي أصبح بعضها جزءا من الأهداف الإنمائية للألفية بعد عقد من الزمن.

٥ - وأصبحت الاعتبارات العلمية وعمل العلماء حاضرين بشكل متزايد في المناقشات المتعلقة بالتنمية المستدامة التي تجري داخل الأمم المتحدة منذ تسعينات القرن الماضي، ولا سيما بسبب الجهود التي تبذلها أكاديميات العلوم لإعادة ربط العلم بالسياسات العامة. فمثلا، أنشأت الأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة الأمريكية مجلس معنيا بالتنمية المستدامة في عام ١٩٩٥ سعى إلى تحويل مفهوم التنمية المستدامة إلى مفهوم قابل للإدارة والقياس بالتركيز على الانتقال إلى الاستدامة على مدى فترة حدها الأقصى جيلان حتى عام ٢٠٥٠^(٢).

٦ - غير أنه تجدر الإشارة إلى أن إطار السياسات المتعلق بالتنمية المستدامة ظهر في أول الأمر دون استناد بصورة كبيرة على الاعتبارات العلمية وعمل العلماء. ولم يكن هناك علماء في اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية وكان تمثيل الأوساط العلمية أو عمل العلماء ضعيفا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢. وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٢، كان ثمة حضور للعلم إلى حد ما. وفي عام ٢٠١٢، كان العلماء من أبرز المجموعات في الأنشطة الموازية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. واجتمع لأول مرة المجلس الاستشاري العلمي التابع للأمم العام والمؤلف من ٢٦ عالما في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) National Research Council, Policy Division, Board on Sustainable Development, *Our Common Journey: A Transition Toward Sustainability* (Washington, D.C., National Academy Press, 1999).

٧ - وبرز علم الاستدامة كمسعى علمي موحد جديد متعدد التخصصات حوالي عام ٢٠٠٠. وهو مجال تحدده المشاكل التي يعالجها وليس الضوابط التي يستخدمها. وقد تضاعف عدد المؤلفين الذين نشروا مقالات في الموضوع كل ثماني سنوات تقريبا منذ أوائل سبعينات القرن الماضي. وفي عام ٢٠١٠، كتب حوالي ٣٧ ٠٠٠ مؤلفا من ١٧٤ بلدا مقالات تضم عناوينها عبارة "التنمية المستدامة" أو "الاستدامة". وفي عام ٢٠١٢ لوحده، حسب موقع غوغل سكولر (Google scholar)، نشر أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ مقالة أكاديمية في الموضوع، أي أكثر بست مرات مما نشر قبل أزيد من ١٠ سنوات.

٨ - ومع ذلك، حتى الآن، لا يوجد أي تقرير رسمي شامل عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي يضم طائفة التقييمات المتاحة حاليا، ويستعرض التقدم المحرز على الصعيد العالمي ومسارات المستقبل بطريقة متكاملة بحق، مع مراعاة منظورات الأوساط العملية في جميع أرجاء العالم، رغم أهمية العديد من التقييمات الموضوعية في مجال السياسات.

٩ - وفي عام ٢٠١٢، بين الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية في تقريره النهائي الذي أعد في سياق التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية، والمعنون "المناعة للإنسان والموكب معا: أفضل خيار للمستقبل" (A/66/700، المرفق) أهمية استناد السياسات إلى أفضل الأدلة العلمية، ودعا إلى إصدار تقرير عن توقعات التنمية المستدامة على الصعيد العالمي يضم تقييمات على نطاق القطاعات بصورة متكاملة.

١٠ - وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، قررت الدول الأعضاء أن تنشئ منتدى سياسيا حكوميا دوليا عالميا رفيع المستوى يكون من بين مهامه "تعزيز الربط بين العلم والسياسات عن طريق استعراض الوثائق لجمع المعلومات والتقييمات المتفرقة، بطرق منها إعداد تقرير عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، استنادا إلى التقييمات الحالية" (انظر قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق، الفقرة ٨٥ (ك)).

١١ - وردا على ذلك، كلف الأمين العام شعبة التنمية المستدامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بإجراء تحليلات وتقييمات متعمقة للاتجاهات السائدة ودراسات علمية في مجال تنفيذ التنمية المستدامة، بما في ذلك الدروس المستفادة، وأفضل الممارسات، والتحديات الجديدة، وإجراء تحليل مشترك بين القطاعات لمسائل التنمية المستدام (انظر A/67/591، الفصل الثالث). وقدمت معلومات تفصيلية أخرى في الميزانية البرنامجية المنقحة التي اعتمدها الجمعية العامة في نهاية عام ٢٠١٢.

١٢ - وفي أوائل عام ٢٠١٣، بدأ العمل في شعبة التنمية المستدامة على إعداد إصدار نموذجي أولي لتقرير بشأن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي يمكنه أن يبين المضامين المحتملة، والنهج البديلة، وطرقاً مختلفة للمشاركة، بهدف دعم مداولات الدول الأعضاء بشأن نطاق ومنهجية الإصدارات المقبلة من التقرير. وقدم موجز تنفيذي في الاجتماع الافتتاحي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وبعد إجراء مزيد من الاستعراض، سيقدم تقرير نموذجي أولي شامل خلال الاجتماع الثاني للمنتدى في تموز/يوليه ٢٠١٤^(٣).

باء - العملية

١٣ - يعد التقرير النموذجي الأولي ثمرة جهود تعاونية بين العديد من العلماء، والخبراء، وموظفي الأمم المتحدة، والمسؤولين الحكوميين.

جهود منظومة الأمم المتحدة

١٤ - قادت شعبة التنمية المستدامة إعداد الإصدار النموذجي الأولي. ووجهت الدعوة إلى الأوساط العلمية وبالزملاء في منظومة الأمم المتحدة من أجل تقديم إسهامات مركزة في التقرير. ويعرب الأمين العام عن تقديره لكيانات الأمم المتحدة التي شاركت في هذه الجهود حتى الآن وهي: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وأمانات اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (اتفاقيات ريو)، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي. وشارك صندوق النقد الدولي بصفة مراقب.

(٣) التقرير والمعلومات الأساسية المتعلقة بالعناصر التي نوقشت في الفصلين الثاني والثالث من التقرير متاحان على العنوان الشبكي التالي: <http://sustainabledevelopment.un.org/globalreport>.

المشاوورات

١٥ - نظمت في عام ٢٠١٣ سلسلة اجتماعات تتألف من ثمانية اجتماعات لأفرقة خبراء واجتماعات تشاور من أجل دعم إعداد مشاريع الفصول واستكشاف الشبكات غير الرسمية للمساهمين من الأوساط العلمية. واختلفت هذه الاجتماعات اختلافا كبيرا من حيث المضمون، والتركيز الجغرافي، والمشاركين في الاجتماعات. وأسفر اجتماع من الاجتماعات استضافته حكومة كرواتيا عن إعلان دوبروفنيك الذي قدم منظورا إقليميا بشأن الربط بين العلوم والسياسات من أجل مستقبل مستدام (A/C.2/68/8، المرفق).

١٦ - وشملت نقطة الانطلاق الموضوعية للتقرير النموذجي الأولي البحوث العلمية الحالية المتاحة من مجموعة واسعة من المصادر، بما في ذلك العدد الكبير من المساهمات العلمية، ومذكرات موجزة وتقارير رسمية أعدت لأغراض مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ وتقييمات علمية دولية؛ ومذكرات موجزة بشأن العلوم والسياسات أعدتها أكاديميات العلوم؛ وتقارير مؤسسية؛ وبحوث جرت تحت رعاية الحكومات؛ وتقارير وطنية وإقليمية بشأن التنمية المستدامة.

١٧ - واختلفت الآراء حول النهج الأمثل لاختيار العلماء الذين سيساهمون في التقرير. وبالنظر إلى ضيق الوقت المتاح، اتصلت شعبة التنمية المستدامة بالعلماء الذين كانوا قد شاركوا في مبادرات نفذتها الشعبة في الآونة الأخيرة، والعلماء المقترحين من جانب شركاء الأمم المتحدة والأفرقة العلمية الرئيسية، ولا سيما المجلس الدولي للاتحادات العلمية والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية.

١٨ - وحتى يومنا هذا، دعم التقرير مئات من المساهمين والمستعرضين من ٤٦ بلدا، بما يشمل ٥٧ موظفا من موظفي منظومة الأمم المتحدة من ٢١ كيانا، و ٣٥ من المسؤولين الحكوميين، ومجموعتان رئيسيتان، و ١٦١ من فرادى الأكاديميين والعلماء. ووردت إسهامات من ١٧٨ خبيرا شاركوا في مشروع الشعبة في إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة^(٤)، وفريق دولي من العلماء الشباب والطلاب الباحثين من عدة جامعات.

(٤) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الموقع الشبكي التالي:

<http://sustainabledevelopment.un.org/sd21.html>

١٩ - وجرى التوصل إلى العديد من رسائل التقرير ونتائجه عن طريق الاستعانة بالجمهور باستخدام أساليب علمية اجتماعية قائمة على شبكة الإنترنت^(٥). واستخدم منبر متعدد اللغات للاستعانة بالجمهور على شبكة الإنترنت^(٦) من أجل جمع آراء آلاف من أخصائيي العلوم الاجتماعية والطبيعية، وبذلت جهود خاصة للوصول إلى جيل الشباب.

٢٠ - ونظر التقرير النموذجي الأولي في مئات من التقييمات، بما في ذلك ٥٧ تقييما دوليا مقترحا من خلال الموقع الشبكي الخاص بالاستعانة بالجمهور، و ٧٨ تقريراً وطنياً بشأن التنمية المستدامة، و ١٢٥ منشورا من المنشورات الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة، و ٢٣ تقريراً من تقارير التوقعات التي أعدها منظمات حكومية دولية، وأكثر من ١٠٠٠ مقالة وورقة أفكار أكاديمية.

المحتويات والنواتج

٢١ - يتضمن التقرير النموذجي الأولي وصفا لنطاق تقييمات التنمية المستدامة؛ وتقييما للتقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة منذ عام ١٩٥٠؛ وتحليلاً لسيناريوهات التنمية المستدامة على الصعيد العالمي (المسارات المستقبلية)؛ واستعراضاً لمقاييس التقدم، بما في ذلك المقاييس الرسمية، فضلاً عن نُهج البيانات الضخمة؛ واستعراضاً لاحتياجات الاستثمار؛ وملخصات علمية؛ وكموضوع خاص، دراسات حالات إفرادية للصلة بين المناخ والأراضي والطاقة والمياه والتنمية، في كل من ألمانيا، والبرازيل، وبوركينا فاسو، وتاراوا (كيريباتي)، وتايلند، وجامايكا، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، وزنجبار (جمهورية تنزانيا المتحدة)، وسيشيل، وشيلي، والصين، وقطر، وكاليفورنيا (الولايات المتحدة)، وكندا، وكوبا، وليتوانيا، ومدغشقر، والمملكة المتحدة، وموريشيوس، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، وحوضي نهر الدانوب وفي النيل.

٢٢ - ودعماً للتقرير، وضع الفريق نموذجين كمّيين، وهما: نموذج عالمي مفتوح المصادر للصلة بين المناخ والأراضي والطاقة والمياه والتنمية يجري تطويره بقدر أكبر لإتاحة وضع سيناريوهات لأهداف التنمية المستدامة؛ ونموذج متكامل متصل بالسياحة مشكل لكي يتوافق مع القواعد ملائم بصفة خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٧).

(٥) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن الأساليب المستخدمة، انظر Matthew J. Salganik and Karen E. C. Levy, "Wiki surveys: open and quantifiable social data collection", 2 February 2012، متاح على الموقع الشبكي: <http://arxiv.org/abs/1202.0500>.

(٦) قدمت الإسهامات باللغات الإسبانية والإنكليزية والصينية. وفي المستقبل، ربما يوسع نطاق اللغات المستخدمة.

٢٣ - وقدم المساهمون أيضا الدعم للمشاريع الجارية في مجال بناء القدرات التي أثبتت فائدتها كإسهامات في التقرير. وعمل آخرون على إنشاء قاعدة للبيانات الجغرافية خاصة بالمؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية. ويتواصل العمل على وضع مقاييس كمية للتقدم المحرز.

جيم - الدروس المستخلصة من أجل الإصدارات المقبلة

٢٤ - توجد آلاف التقييمات العلمية المهمة في مختلف النطاقات الزمنية والجغرافية. ويركّز معظمها على نظم وقطاعات محددة. فعلى سبيل المثال، يوجد ١٠٢٣ تقييما في قاعدة بيانات تقييم التقييمات المتعلقة بالخيوط، و ١٨٢ تقييما على مستويات متعددة في قاعدة بيانات المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم. وهذه القوائم آخذة في الزيادة ويتعين تحديثها بانتظام.

٢٥ - وتختلف التقييمات اختلافا كبيرا فيما بينها من حيث النطاق والحجم والتنظيم والعملية والمشاركة والموارد والأهمية المتصورة من حيث السياسات (انظر الجدول ١). ويمكن التمييز بين ثلاث كبيرة، وهي: التقييمات العلمية الحكومية الدولية؛ والتقييمات العلمية التكنولوجية؛ والتعاون في مجال البحث العلمي. ولدى سؤال الخبراء عن نموذج التقييم المفضل لديهم لأغراض الإصدارات المقبلة من التقرير، عادة ما أشاروا إما إلى النموذج التقليدي للمنشورات الرئيسية الصادرة عن الأمم المتحدة، أو إلى نموذج لجهات معنية متعددة يشمل مساهمات وطنية، أو إلى نموذج الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. أما الخبراء من البلدان النامية فيميلون إلى الشك بقدر أكبر في ملائمة نموذج الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، نظرا إلى تركيزه على المعارف الخاضعة لاستعراض النظراء التي تهيمن عليها المجالات الغربية (إذ تمثل ٩٧ في المائة من الحواشي الواردة في تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ).

الجدول ١

تصنيف التقييمات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة

النوع الأمثلة	الوصف	الصلة العملية السياسية	الجهة التي تسمي/تختار المشاركين	الجهة المعنية بالصياغة	الجهة التي تعتمد النص	التواتر	المعيارية أو الوصفية	نوع المعارف الخاضعة للتقييم
الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية	تقييمات علمية حكومية دولية دورية	رسمية	الحكومات	علماء	الحكومات، النظراء	منتظم	وصفية في المقام الأول	أكاديمية، خاضعة لاستعراض النظراء
التقييم الدولي للعلوم والتكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية	تقييم علمي مخصص من قبل الجهات المعنية وجهات حكومية دولية	رسمية	مكتب جهات معنية متعددة	علماء	الحكومات	مخصص	وصفية في المقام الأول	معارف أكاديمية وتقليدية/محلية للجهات المعنية
توقعات البيئة العالمية	منشورات علمية دورية للأمم المتحدة ذات صلة رسمية	رسمية	الحكومات، الجهات المعنية	علماء بتوجيه من الأمم المتحدة	النظراء	منتظم	وصفية ومعيارية	أكاديمية، خاضعة لاستعراض النظراء، الأمم المتحدة
الفريق العامل المعني بالطريق الرئيسي الآسيوي	فريق خبراء حكومي دولي تابع للأمم المتحدة	رسمية	الحكومات	موظفو الأمم المتحدة بتوجيه من خبراء	الأمم المتحدة	منتظم	وصفية	الأمم المتحدة، حكومات، أكاديمية، قطاع خاص
لجنة السياسات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة	أفرقة خبراء دائمة تابعة للأمم المتحدة تقدم تقارير رسمية إلى الحكومات	رسمية	الأمين العام	موظفو الأمم المتحدة بتوجيه من خبراء	اللجنة	منتظم	معيارية	أكاديمية، خاضعة لاستعراض النظراء، الأمم المتحدة
الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية	مبادرات مخصصة من الأمين العام	رسمية، محدودة	الأمين العام	موظفو الأمم المتحدة بتوجيه من خبراء	الفريق	مخصص	معيارية	الأمم المتحدة، حكومات، أكاديمية، منظمات غير حكومية، جهات معنية
المنشورات الرئيسية للأمم المتحدة: الدراسة الاستشرافية للتنوع البيولوجي في العالم، ودراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ودراسة الأمم المتحدة عن التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين	منشورات رئيسية للأمم المتحدة، مستندة إلى أفرقة الخبراء التابعة للأمم المتحدة، ومرتبطة بعمليات الأمم المتحدة	رسمية، ضعيفة	الأمم المتحدة	موظفو الأمم المتحدة بالاشتراك مع الخبراء	الأمم المتحدة	مخصص أو عادي	وصفية ومعيارية	أكاديمية منظمات غير حكومية، الأمم المتحدة، حكومات، جهات معنية

النوع الأمثلة	الوصف	الصلة العملية السياسية	الجهة التي تسمي/تختار المشاركين	الجهة المعنية بالصياغة	الجهة التي تعتمد النص	المعيارية أو الوصفية	نوع المعارف الخاضعة للتقييم
تقييم الطاقة على الصعيد العالمي	تجميع تعاوني للمعارف العلمية	غير رسمية	النظراء	علماء	واضعو التقييم، النظراء	وصفية ومعيارية	أكاديمية، خاضعة لاستعراض النظراء
تقييم النظام البيئي للألفية	تحديد الأساس العلمي والثغرات المعرفية لاتخاذ إجراءات بشأنها	غير حكومية	يخبري الاختيار من قبل فريق علمي يؤيده المجلس	علماء	النظراء	وصفية ومعيارية	أكاديمية، خاضعة لاستعراض النظراء، جهات معنية
تعداد الكائنات البحرية الحية؛ مبادرة الأرض مستقبلا	برنامج جماعي للبحث العلمي	غير حكومية	النظراء	علماء	واضعو التقييم، النظراء	وصفية	أكاديمية، بحوث شخصية

 تقرير
 عن
 دور
 المجتمع
 العلمي

٢٦ - وقد أنشأ العديد من البلدان وبعض المناطق عمليات لإعداد تقارير التنمية المستدامة، يلقي العديد منها الدعم من الأوساط العلمية المحلية، وهي تعكس الأولويات المحلية. وعليه، فإن اتباع نهج ينطلق من القاعدة إلى القمة في إعداد التقرير العالمي يمكن أن يستفيد من تلك المعارف المحلية الغنية والمشتتة ذات الصلة بالسياسات.

٢٧ - وأثبتت الاستعانة بالجمهور أنها أداة مفيدة في تحديد المسائل الجديدة والناشئة التي يوصي العلماء بأن ينظر فيها صناع القرار من أجل اتخاذ إجراءات بشأنها. واختلفت المسائل المحددة اختلافا كبيرا عن المسائل التي سُلط الضوء عليها في اجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة وعن المسائل التي حددها الباحثون الشباب. وبالتالي، من أجل تحقيق نتيجة متوازنة، قد يود التقرير العالمي إتاحة المشاركة على نطاق واسع من خلال قنوات متعددة وشمول طائفة واسعة من المنظورات. غير أن الاستعانة بالجمهور تعثرها أوجه قصور. وقد يستلزم الأمر وضع بروتوكولات لتقييم المصادر غير التقليدية للمعارف العلمية.

٢٨ - وقدم استعراض التقدم المحرز في التنمية المستدامة أدلة على أن مكاسب مثيرة للإعجاب في بعض المجالات قد تحققت على حساب تدهور في مجالات أخرى في العقود الأخيرة. وبالتالي، يلزم إجراء تقييم متكامل لرصد أوجه الترابط بين المسائل والمواضيع.

٢٩ - ويمكن للتقييمات العلمية للتقدم المحرز أن تؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج مختلفة إلى حد ما مقارنة بالتقييمات المؤسسية للتقدم المحرز مقابل الأهداف أو الالتزامات المتفق عليها. وكلاهما هام، ولكنهما مختلفان في طبيعتهما. ومن هنا فإن أي تقرير من تقارير

الرصد التقليدية التي تركز على التقدم المحرز في بلوغ أهداف التنمية المستدامة قد لا يكفي في حد ذاته لتعزيز ترابط العلوم والسياسات.

٣٠ - وتختلف الآراء فيما بين الحكومات وبين فئات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والجمهور في ما يخص التقدم المحرز، والثغرات المتبقية، وسبل المضي قدماً نحو تحقيق التنمية المستدامة. وتنبع بعض الاختلافات من اعتماد حدود ومقاييس مختلفة لكل نظام تتراوح بين الإجراءات المحلية الحالية وصولاً إلى الكائنات الحية لكوكب الأرض ومنظور يمتد لآلاف السنين. والتداخل بين حدود النظم والمقاييس الزمنية لا يستهان به، ففي الواقع إن التوصيات المتعلقة بالسياسات والمستمدة من نهج قصيرة وأضيق مدى كثيراً ما تكون متناقضة مع التوصيات القائمة على اعتبارات أعم وطويلة المدى.

٣١ - وقد ثبت أن تحديد نطاق يشمل العالم بأسره مع إطار زمني يمتد على مدى الجيلين المقبلين حتى عام ٢٠٥٠ - بالاقتران مع معالم متوسطة الأجل - يشكل خياراً معقولاً للنظر، بطريقة تنصف كافة الأجيال، في العديد من المسائل المتعلقة بخطة التنمية المستدامة، من قبيل القضاء على الفقر والجوع؛ وتعزيز سبل العيش؛ وتوفير التغذية والرعاية والإسكان والتعليم لسكان العالم؛ وصون السلم والأمن والاستقرار؛ والحفاظ على نظم دعم الحياة على الأرض.

٣٢ - وتوجد بالفعل تقييمات وأهداف مستقلة لجميع المجالات المواضيعية المدرجة حالياً في جدول أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة التابع للجمعية العامة. غير أنه لا يوجد تقييم متكامل يمكنه تحديد "مسارات مستقبلية" بديلة تسوي أوجه المفاضلة وتعزز أوجه التآزر بين الإجراءات المتعلقة بالسياسات. وفي هذا السياق، يمكن أن تكون السيناريوهات مفيدة وأن تساعد في الحد من عدم اليقين الذي يشوب مستويات الاستثمار والتعاون الدولي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، فالتقرير يمكن أن يشجع على توثيق التعاون بشأن سيناريوهات التنمية المستدامة.

٣٣ - ويروج العلماء وكيانات الأمم المتحدة لقائمة طويلة من المؤشرات القطاعية والمؤشرات التجميعية. وقد وضعت مع مراعاة شتى الأغراض ومصالح المنظمة. وعلى وجه الخصوص، لم يُتفق على مؤشر شامل إجمالي للتقدم المحرز في التنمية المستدامة يمكنه تكميل الناتج المحلي الإجمالي. أما الاستشعار عن بعد وغيره من نهج "البيانات الضخمة" التي تخرج عن نطاق الإحصائيات الرسمية فتُظهر إمكانيات كبيرة لتقييم التقدم المحرز في التنمية المستدامة على المدى الطويل في مختلف النطاقات المكانية والزمانية، ولا سيما في أفقر مناطق العالم حيث تندر البيانات الرسمية.

٣٤ - ويمكن أن تشكّل الملخصات العلمية المختارة طريقة مفيدة في إشراك العلماء في مجالات شديدة التخصص كي يُدلو بدلوهم في مجال الترابط الأعم بين العلوم والسياسات في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٣٥ - وتُظهر دراسات حالات إفرادية عن الصلة بين المناخ والأراضي والطاقة والمياه والتنمية فوائد النهج المتكاملة التي تركز على مجموعات المسائل وليس على قطاعات أو مواضيع. ويمكن أن تساعد في تحديد حلول مبتكرة وأفضل. وبما أن مجموعة المسائل "المناسبة" في ما يتعلق بالسياسات المتكاملة تكون خاصة بكل حالة على حدة، فإن الإصدارات المقبلة من التقرير قد تتناول تحليل وتحديد مجموعات مسائل هامة أخرى. والنظر في هذه المسائل بصورة متكاملة ربما يدعم الجهود الرامية إلى زيادة تكامل عملية اتخاذ القرارات.

ثالثاً - الرد على الاستبيان المتعلق بنطاق تقرير عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي ومنهجية إعدادة

٣٦ - وردت ردود على الاستبيان المتعلق بنطاق تقرير عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي ومنهجية إعدادة من الاتحاد الروسي، والأردن، وإندونيسيا، وتونس، وسويسرا، والصين، وكرواتيا، وكوستاريكا، والمملكة المتحدة، واليابان، ومن الاتحاد الأوروبي، ولجنة السياسات الإنمائية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية^(٧). وإضافة إلى ذلك، جرى النظر في إسهامات ذات صلة بالموضوع من الخبراء ومن شركاء الأمم المتحدة الذين شاركوا في اجتماعات أفرقة الخبراء التي عقدت في سياق دعم التقرير في عام ٢٠١٣^(٨)، بما في ذلك ردود خطية من أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، ومن اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسكو.

(٧) يمكن الاطلاع على الاستبيان والنص الكامل للردود على العنوان الشبكي التالي: <http://sustainabledevelopment.un.org/globalsdreport>.

(٨) من بينها اجتماع فريق الخبراء المعني بإعداد تقرير عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي - إشراك التقييمات الوطنية (بيجين، ١٢-١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)، واجتماع فريق الخبراء المعني بتقييمات التنمية المستدامة (نيويورك، ٣-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، ولزيد من المعلومات، انظر العنوان الشبكي التالي: <http://sustainabledevelopment.un.org/globalsdreport>.

ألف - التوجه العام

٣٧ - قدم عدد من الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة، في ردودها على الاستبيان، توجيهات بشأن التوجه العام للتقرير.

القيمة المضافة

٣٨ - وأكدت الدول الأعضاء على ضرورة أن يكون التقرير مكملًا للعمليات القائمة ولتقارير الأمم المتحدة وأن يضيف قيمة إليها. وعلى وجه الخصوص، من المتوقع من تقرير تجميعي أن يضيف قيمة وأن يحسّن إمكانية الاطلاع على النتائج التي توصل إليها عدد كبير من التقييمات الحالية، وأن يلقي الضوء على أوجه التآزر والمفاضلة بين الإجراءات المتخذة في شتى السياقات.

٣٩ - وباعتبار التقرير تقييمًا متكاملًا للتقييمات، فمن المتوقع أن يصبح أداة مفيدة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ولا سيما في وضع جداول الأعمال في سياق أهداف التنمية المستدامة و/أو خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن المتوقع من عملية إعداد التقارير أن تعزز التعاون فيما بين الأفرقة التحليلية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بریتون وودز.

التركيز والتكامل

٤٠ - تقترح الدول الأعضاء التركيز على تحقيق التنمية المستدامة ولا سيما أهداف التنمية المستدامة و/أو خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتوفير الدروس المستخلصة، وتحديد الممارسات الجيدة والتحديات القائمة.

٤١ - وينبغي أن ينصبّ الاهتمام على الصلات القائمة بين المسائل، وعلى الأدوات اللازمة لمعالجتها بطريقة تضمن الإنصاف بين الأجيال. ويمكن أن يشمل هذا، على وجه الخصوص، إجراء تحليل شامل لعدة قطاعات لما أحرز من تقدم، وللعقبات القائمة، والخيارات المحتملة في مجال السياسات المتكاملة.

الاحتياجات من القدرات

٤٢ - لا يزال من المشاكل نقص البيانات والقدرات التحليلية العالية الجودة، ولا سيما في البلدان النامية، وثمة دروس مستفادة من التقييمات المجراة في هذا الصدد. وتوخت الدول الأعضاء إجراء عملية تشاورية قائمة على المشاركة تستوجب بناء القدرات في مجال

جمع البيانات وتحليلها لإجراء تقييمات متكاملة ووضع تصورات للمستقبل. وسيلزم أن تبذل الأمم المتحدة جهوداً مشتركة لمعالجة ورصد توافر البيانات والمنهجيات التحليلية وجودها.

دور التقرير في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وفي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٤٣ - تمشيا مع ما جاء في قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، توخت الدول الأعضاء من التقرير الجمع بين النتائج التي توصلت إليها التقييمات العلمية واستخدامها كمدخلات في ما يجري في إطار المنتدى من مداوولات تتعلق بالسياسات. وربما يؤدي التقرير وظيفة هامة في مجالي الرصد والمساءلة وينبغي أن يكون مفيداً في وضع السياسات، ولكن ينبغي ألا يقدم توصيات محددة في هذا المجال. وتوخت بعض الدول الأعضاء أيضاً من التقرير أن يصبح مساهمة من بين عدد من المساهمات التي تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المقبلة وخطة التنمية المقبلة لما بعد عام ٢٠١٥.

الجهة المتلقية

٤٤ - ستضم الجهة المتلقية صانعي السياسات، ولا سيما من ذوي المناصب الرفيعة، وكبار المسؤولين الحكوميين، ومنظومة الأمم المتحدة وطائفة واسعة من الجهات المعنية.

باء - النطاق

النطاق المفضل من حيث المسائل موضع التركيز

٤٥ - اقترح العديد من الجييين تناول القضايا ذات الأولوية المحددة في عملية ريو، بما فيها جدول أعمال القرن ٢١ والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى سائر الأهداف والالتزامات الهامة المتفق عليها دولياً.

٤٦ - وأعلن معظم الجييين أنهم يفضلون أن يستند التقرير إلى العلم، وأن يكون أيضاً تقريراً عملياً يحدد الحلول السياساتية ويدعم المداوولات الجارية في إطار المنتدى، بالإضافة إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المقبلة وخطة التنمية المقبلة لما بعد عام ٢٠١٥. وسيركز التقرير على تحديد الفرص السانحة لإحراز تقدم في مجال التنمية المستدامة والتحديات والعقبات التي تعترضه، وسيعترف بأولويات البلدان وقدراتها المختلفة. وتوقع الكثير من الجييين أن يركز التقرير على القضايا العالمية التي سينظر فيها المنتدى، بما فيها القضايا الجديدة والناشئة، بينما اقترح آخرون تسليط الضوء على الأولويات الوطنية والإقليمية.

٤٧ - واقترحت دولة عضو واحدة تقسيم التقرير إلى أربعة أقسام، هي: الحالة العامة، واستعراض التقدم المحرز، والفرص المتاحة والتحديات الماثلة، والتوصيات المتعلقة بالسياسات. وينبغي أن ينصب التركيز التحليلي على التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وعلى دوافع التغيير الرئيسية، وعلى مجموعات قضايا وثيقة الصلة فيما بينها (مثلاً، الصلة بين الغذاء والماء والطاقة). ويود معظم المجهين أن يعرض التقرير الممارسات الجيدة المتبعة في السياسات المتكاملة، ويود بعضهم أيضاً تضمين التقرير تحليلات قطاعية متعمقة.

٤٨ - وتوقع الكثير من المجهين أن يتضمن التقرير تحليلاً تجريبياً للتقدم المحرز في وسائل التنفيذ. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن يعرض التقرير الممارسات الجيدة المتبعة في الاستفادة من التمويل، والتكنولوجيا، والتجارة، وبناء القدرات، والتعاون الدولي، والشراكات المقامة مع جهات معنية متعددة. واقترح البعض استعراض الآليات التي أُقيمت دعماً للاستدامة، وتسهيل الضوء على نجاحاتها أو إخفاقاتها على مختلف المستويات والمقاييس الزمنية، بما يشمل تحليل كفاءة الإطار المؤسسي وفعاليتها ومساهماته المالية والتقنية في دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة.

٤٩ - وبالإضافة إلى ذلك، اقترح إدراج عدد من القضايا المحددة، وهي: القضاء على الفقر؛ وتحقيق النمو الشامل؛ وإدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة (المياه، والطاقة، والتنوع البيولوجي، واستغلال الأراضي، وحماية التربة)؛ وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ وإدارة النظم الإيكولوجية البرية والبحرية؛ وتغير المناخ؛ وأهداف التنمية المستدامة؛ والتعاون الدولي والتقني والمالي؛ ونقل التكنولوجيا؛ والصحة؛ والصلة بين المرونة والتكيف والاستدامة والتنمية؛ وأدوات صنع القرار؛ وتعزيز التأهب وبناء القدرة على التكيف.

النطاق الجغرافي

٥٠ - اتفق معظم المجهين على أن التقرير ينبغي أن يكون ذا نطاق جغرافي عالمي وإقليمي على حد سواء، وأن يستند إلى التقارير الوطنية المقدمة وأن يستعين باللجان الإقليمية، على الصعيد الإقليمي، وأن يراعي الاختلافات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. واقترح معظم المجهين أن تواصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تنسيق النطاق العالمي وأن تقدم لجان الأمم المتحدة الإقليمية المساعدة في إعداد الفروع الإقليمية للتقرير.

٥١ - واقترح العديد منهم إدراج تحليل للمجموعات القطرية، مثلاً البلدان ذات الأوضاع الخاصة أو الشديدة الضعف (مثلاً، الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) و/أو لمجموعات قطرية مصنفة

حسب مرحلة التنمية (مثلاً، البلدان النامية، البلدان المتقدمة، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية) أو حسب الدخل (مثلاً، البلدان المرتفعة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل، والبلدان المنخفضة الدخل).

٥٢ - ونظراً إلى ضرورة معالجة القضايا العالمية وطنياً ومحلياً، فإن العديد من المخبين اقترحوا أيضاً أن تقدم تقارير عن الاتجاهات السائدة والخبرات المتاحة على الصعيدين الوطني والمحلي، بالاستناد إلى التقارير الوطنية التي تقدمها البلدان عن التنمية المستدامة.

الإطار الزمني

٥٣ - أوصى معظم المخبين بأن يعتمد التقرير رؤية تحويلية طويلة الأجل، وأن يتبع في الوقت ذاته نهجاً عملياً مرناً للتنسيق بين مختلف المقاييس الزمنية لقضايا التنمية المستدامة. وعرف بعض المخبين الأجل الطويل على أنه فترة زمنية تتراوح بين ٢٠ سنة إلى ٣٠ سنة أو ٥٠ سنة. وعلى وجه الخصوص، يُقترح أن يتناول التقرير المعالم الكبرى في عام ١٩٩٢ أو حواليه حتى الوقت الراهن، وفي عام ٢٠٣٠ وفي عام ٢٠٥٠، وذلك لتبيان ما أُحرز من تقدم منذ اعتماد جدول أعمال القرن ٢١، والحالة الراهنة واتجاهات المستقبل. واقترح مخبين آخرون اعتماد الجدول الزمني لأهداف التنمية المستدامة المقبلة. ويمكن التركيز بوجه خاص، في ما يتعلق بتقرير معين، على فترة الأربع إلى خمس سنوات السابقة لإعداد ذلك التقرير.

٥٤ - وتمتد القضايا المترابطة في مجال التنمية المستدامة على نطاقات زمنية وجغرافية مختلفة للغاية ولكنها تتفاعل فيما بينها.

نطاق المعرفة العلمية

٥٥ - اقترح المخبين إنشاء إطار تقييم علمي متسق ودقيق. وقد يتضمن التقرير موجزاً تنفيذياً يمكن قراءته بسهولة وتحليلاً علمياً مفصلاً يغطي جميع أبعاد التنمية المستدامة.

٥٦ - واقترحت مجموعة من المخبين إدراج مختلف أنواع المعارف، بدءاً من المصنفات التي خضعت لاستعراض النظراء والتقييمات الدولية الحالية وصولاً إلى معارف المجتمعات المحلية والجهات المعنية المتعددة، وهي معارف تعكس وجهات نظر الأوساط العلمية ومستخدمي البحوث العلمية في جميع أنحاء العالم. وأوصت مجموعة أخرى من المخبين بالتركيز حصراً على المعلومات والبحوث العلمية التي خضعت لاستعراض النظراء.

القضايا الرئيسية ذات الأولوية الوطنية والإقليمية والعالمية التي سُدرج في التقرير ٥٧ - ينبغي أن تكون القضايا العالمية ذات الأولوية التي سُدرج في التقرير مرتبطة بالتحديات العالمية، كتلك التي سُلط عليها الضوء في جدول أعمال القرن ٢١، وقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨ وفي أهداف التنمية المستدامة المقبلة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسوف يركز التقرير على اتساق السياسات وتكاملها والصلات التي تربط بينها وعلى التحديات التي تعترض تنفيذها على جميع المستويات.

٥٨ - وينبغي أن تحدد كل منطقة القضايا الإقليمية ذات الأولوية، وأن تُحدد القضايا الوطنية ذات الأولوية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وبعد أن تحدد كل دولة من الدول الأعضاء أهم المهام بالنسبة إليها، من منظورها الوطني الخاص، سُدرج تلك المهام في التقرير.

٥٩ - وأيد المهيئون عموماً التركيز على التطلعات العالمية للجيلين القادمين المتمثلة في القضاء على الفقر والجوع؛ وتغذية ٩ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، وتنشئتهم وتعليمهم وتوفير السكن لهم؛ وضمان النمو الشامل للجميع، وتحقيق الإنصاف والتنمية؛ وصون نظم حفظ الحياة على كوكب الأرض. وعلى وجه الخصوص، أشار المهيئون بالتحديد إلى القضايا التالية ذات الأولوية: القضاء على الفقر والجوع؛ وتكوين الثروة؛ والزراعة والأمن الغذائي والتغذية؛ والاستهلاك والإنتاج المستدامان؛ وكثافة الموارد؛ والعمالة وتوفير العمل اللائق؛ والنمو غير المنشئ للعمالة؛ والنمو الشامل وتوزيع الدخل؛ والعدالة والأمن الاجتماعيان؛ والتعليم والتعلم؛ والصحة والصرف الصحي؛ والسكان؛ والتمويل؛ والمساعدة الإنمائية الرسمية؛ وإدارة الديون الدولية؛ والتجارة؛ والاقتصاد الأخضر؛ والابتكار في مجال العلوم والتكنولوجيا؛ والحصول على التكنولوجيات ونقلها؛ والتحضر؛ والطاقة؛ والمياه؛ وتغير المناخ؛ واستغلال الأراضي وحماية التربة؛ والغابات؛ والمحيطات والبحار؛ وحماية البيئة البحرية وصيد الأسماك؛ وتحمض المحيطات؛ والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية؛ والسكن؛ والسياحة المستدامة؛ وإدارة النفايات؛ وتطوير الهياكل الأساسية؛ والنقل؛ وتوفير المياه المأمونة والمرافق الصحية والطاقة المستدامة والتعليم الجيد وخدمات الرعاية الصحية للجميع؛ والمساواة؛ والحماية الاجتماعية؛ والتكيف مع آثار تغير المناخ؛ والحد من مخاطر الكوارث؛ وقدرة المباني والمجتمعات المحلية على التكيف؛ والتحضر؛ والأحياء الفقيرة؛ واستغلال الأراضي؛ وتدهور الأراضي؛ والتصحر والجفاف وإزالة الغابات؛ والصلة بين البيئة والفقر وعدم المساواة؛ وإدارة الموارد؛ والتعدين؛ والاقتصاد الكلي؛ والتسعين؛ والحوافز والعوائق التي تعترض التصنيع المستدام؛ والإنصاف بين الأجيال ونظم الرعاية الاجتماعية؛ والحوكمة والمؤسسات؛ ومجتمع الحضارة الإيكولوجية؛ والسلام والأمن.

دور التقرير في تحديد القضايا الجديدة والناشئة

٦٠ - ارتأى جميع المخبين أن التقرير ينبغي أن يسهم في تحديد القضايا الجديدة والناشئة ومعالجتها من خلال الأدلة العلمية السليمة، والتقييمات والتوقعات التي تستشرف المستقبل، مع مراعاة المناقشات الجارية في سائر منتديات الأمم المتحدة المعنية. بل ارتأى البعض أن هذا الدور ضروري. وشدد البعض الآخر على ضرورة أن يتسم التقرير بالموضوعية والاستقلالية السياسية، ويرون أنه ينبغي ألا يُعتبر المصدر الوحيد لهذا التحليل. وحتى المخبين الذين أعربوا عن رغبتهم في أن يركز التقرير في المقام الأول على تنفيذ السياسات، يعتقدون أنه من الضروري على الأرجح للتقرير أن يثير القضايا الجديدة والناشئة في إطار عملية تحديد الحواجز التي تحول دون إحراز تقدم.

٦١ - وفي هذا السياق، أشار المخبين إلى طائفة من التغييرات والصدمات غير المتوقعة التي عادة ما تؤدي إلى ظهور تلك القضايا ونشوتها. ومن أمثلة تلك التغييرات والصدمات الأزمات الاقتصادية والمالية، والكوارث الطبيعية، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

٦٢ - واقترح العديد من المخبين تحديد القضايا الجديدة والناشئة من خلال تحليل التقييمات الحالية والمصنفات التي خضعت لاستعراض النظراء؛ والدراسات الاستقصائية للخبراء؛ والمدخلات المقدمة من جهات معنية متعددة في الأوساط العلمية، والمسؤولين الحكوميين، وصانعي القرارات، والمجتمع المدني (على سبيل المثال، من خلال الاستعانة بالجمهور وبالمعارف المحلية)؛ وتحليل الاتفاقات والالتزامات ونتائج الاجتماعات الدولية؛ والمشاركات المجرأة على الصعيد القطري.

٦٣ - وفي الوقت نفسه، أكد العديد من المخبين أن تحديد القضايا الجديدة والناشئة يجب أن يستند إلى أدلة علمية سليمة. واقترح آخرون إجراء عملية يحدد بموجبها كل بلد قضاياها الناشئة ذات الأولوية، استناداً إلى الأدلة، ثم يُتفق بعد ذلك في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى على قائمة بالقضايا الناشئة التي ستدرج في جداول الأعمال.

نوع المحتوى

٦٤ - اقترح معظم المخبين الاستلهاً من الاتجاهات الماضية والمستقبلية، والدروس المستفادة في مجال السياسة العامة، والنتائج العلمية، ولا سيما تلك التي توضح المجالات التي يمكن وضع سياسات بشأنها، حتى يتسنى اتخاذ قرارات قائمة على أدلة داخل المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ويمكن تحديد موضوع يركز عليه التقرير تركيزاً خاصاً في كل إصدار من إصداراته.

٦٥ - وينبغي أن يسدي التقرير المشورة في مجال السياسة العامة، لا أن يقدم توصيات بشأن السياسات في حد ذاتها. وينبغي أن يوضح كيف يمكن معالجة أوجه الترابط، وأن يحدد نقاط الارتكاز والثغرات المطروحة في ما يتصل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٦ - ويمكن أن يعطي أمثلة للممارسات الجيدة والسياسات والخطط والبرامج والمبادرات والتكنولوجيات المبتكرة في مجال التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، وأن يحدد المعايير والشروط التي تمكن من تحقيق النجاح في هذه المساعي. ويقترح البعض تسليط الضوء على الحالات الوطنية الناجحة وغير الناجحة مع تحدي البعدين المؤسسي والسياسي.

٦٧ - ويتوقع أن يتضمن التقرير نتائج علمية توضح المجالات التي يمكن اتخاذ إجراءات سياساتية فيها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يأخذ التقرير بعين الاعتبار عمل الأفرقة الاستشارية العلمية المستقلة وأن يتعاون مع مبادرات التقييم.

إطار الرصد والمساءلة المتعلق بأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٦٨ - توخى معظم المحييين أن يكون التقرير جزءاً من إطار الرصد والمساءلة المتعلق بأهداف التنمية المستدامة المقبلة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أو أن يسهم فيه. وتوقعوا أيضاً أن يشرك التقرير طائفة واسعة من الجهات المعنية. ومع ذلك، فالعديد من المحييين الذين أيدوا هذا النهج يرون أن هذا اتخاذ قرار في هذا الصدد سيكون سابقاً لأوانه لأن الإطار الخاص بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لن يتقرر قبل عام ٢٠١٥.

٦٩ - وأوجزت إحدى الدول الأعضاء العناصر المحتمل إدراجها لوضع إطار أوسع للرصد والمساءلة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على النحو التالي:

(أ) التقارير الوطنية المقدمة من البلدان والجهات المعنية الوطنية. من شأن خلاصة للدروس المستفادة بناء على عمليات الاستعراض الوطنية للالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة أن تفيد تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي الذي يُقدم إلى اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود في إطار الجمعية العامة كل أربع سنوات؛

(ب) رصد الأهداف والمؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة/خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الصعيد الدولي، وهو على الأرجح الدور الذي سيؤدي به تقرير مستفيض مشترك بين الوكالات تنسقه مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية باعتباره سيحل محل التقارير المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) التقارير القطاعية المتعمقة، كالتقارير التي تعدها الوكالات المتخصصة وغيرها، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ومنظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتوقعات البيئة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، وجهات أخرى؛

(د) تحليل أوجه الترابط ومدى توافر البيانات وصلة الوصل بين العلم والسياسات العامة وجوانب أخرى يمكن أن تندرج في إطار الدور الرئيسي لتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

٧٠ - واقترحت جهة مجيبة أخرى إعداد تقرير مصاحب مستقل عن الرصد والمساءلة يُقدم موجز له في التقرير الرئيسي.

٧١ - وأكد العديد من المجهيين على الطابع الحكومي الدولي للعمليات التي تقودها الدول الأعضاء برعاية الجمعية العامة والتي تفضي إلى وضع أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبناء على ذلك، اقترحوا استخدام التقرير من جانب تلك العمليات، ولكن دون أن يكون جزءاً من إطار للرصد. وبدلاً من ذلك، ستتمثل مهمة التقرير الرئيسية في دعم مداولات المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي يوفر القيادة السياسية ويسر تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

تواتر تقديم التقرير

٧٢ - اختلفت آراء الجهات المجيبة من حيث التواتر المفضل للتقرير، حيث تتراوح بين تقديم تقرير كل سنة وتقرير كل ٥ سنوات. بيد أن الدول التي جذت دورة متعددة السنوات مع إعداد تقرير متعمق كل ٤ أو ٥ سنوات، تقترح تقديم تقارير في منتصف المدة و/أو تقارير مركزة كل سنة (أو كل سنتين)، بغية تقديم الدعم إلى جميع اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٧٣ - واقترح معظم الجهات المجيبة إصدار تقرير متعمق كل ٤ سنوات بالتزامن مع انعقاد المنتدى تحت رعاية الجمعية العامة. ويجب أن يستند تواتر تقديم التقارير إلى احتياجات المنتدى وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأن يأخذ في الاعتبار القدرات الوطنية في ما يتعلق بتقديم التقارير. واقترحت الجهات المجيبة بصفة خاصة، إمكانية إعداد تقارير إضافية استجابة لظروف لا يمكن التنبؤ بها أسفرت عن آثار كبرى على الأعمال المتصلة بالتنمية المستدامة.

٧٤ - واقترحت الجهات التي تود إدراج الرصد والمساءلة في التقرير تحديث المؤشرات الكمية على نحو أكثر تواتراً مرة أو مرتين في السنة.

٧٥ - واقترح البعض تعديل تواتر التقارير والتقييمات التي ستساهم في التقرير الرئيسي، مثل تقرير توقعات البيئة العالمية الذي يصدر حالياً كل ٥ سنوات.

جيم - المنهجية

إعداد التقرير العالمي

٧٦ - توقعت معظم الجهات الممثلة اضطلاع منظومة الأمم المتحدة بدور هام في إعداد التقرير. واقترحت بذل جهود مشتركة على مستوى منظومة الأمم المتحدة (بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز)، بتنسيق من شعبة التنمية المستدامة بوصفها تؤدي دور أمانة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، اقترحت بعض الجهات الممثلة أن يتعاون في عملية الإعداد كبار العلماء (أو من يوازيهم) في كيانات الأمم المتحدة المعنية (على سبيل المثال، كبار العلماء في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الصحة العالمية، وأمانات اتفاقيات ريو). وينبغي أن تنسق اللجان الإقليمية اجتماعات تشاورية من أجل إعداد تقارير إقليمية كإسهامات في التقرير العالمي. ورحب البعض بإعداد إصدار نموذجي أولي يحدد الاتجاه العام المناسب للإصدارات المقبلة من التقرير.

٧٧ - واقترحت جهات عديدة أن تكون مراكز تنسيق وطنية جزءاً من هذه العملية بشكل أو بآخر، وتشدد على ضرورة أن تقدم الأمم المتحدة الدعم التقني إلى البلدان النامية. واقترح البعض التشجيع على إعداد تقارير وطنية للتنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والدولي، في حين فضل آخرون أن يقوم علماء تختارهم الدول الأعضاء أو الأمانة العامة بصياغة التقرير.

٧٨ - وسيستند التقرير إلى التقارير والتقييمات الحالية، ومنها على سبيل المثال ما ذكر في الإصدار النموذجي الأولي من التقرير، بما في ذلك التقارير الوطنية للتنمية المستدامة، ومنشورات الأمم المتحدة والتقييمات الدولية. واقترح العديد من الجهات الممثلة عملية تضم جهات معنية متعددة، بمشاركة العلماء والخبراء والحكومات والمجتمع المدني في إجراء تحليلات وتقييمات، ربما من خلال أفرقة عاملة مشتركة.

٧٩ - واعتبرت الشفافية والتزاهة من الأمور الضرورية في هذه العملية، بما في ذلك في اختيار الخبراء. وينبغي إخضاع التقرير لعملية استعراض في ما بين النظراء من قبل العلماء وصانعي السياسات وغيرهم من الجهات المعنية. وينبغي جمع البيانات من خلال منابر يمتد نطاقها على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي وتشارك فيها منتديات علمية دولية.

اختيار مجال تركيز مواضيعي لكل إصدار من التقرير

٨٠ - اقترح العديد من الجهات المجيبة أن يرتبط مجال التركيز المواضيعي لأى إصدار من إصدارات التقرير بموضوع الاجتماع ذي الصلة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى أو يتزامن معه. وفي حين أن بعض الجهات المجيبة اقترحت أن يختار المنتدى السياسي مجال التركيز المواضيعي، فضل البعض الآخر أن يجري ذلك من خلال عملية تضم جهات معنية متعددة داخل المنتدى السياسي، وأن تشمل العملية الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة المعنية والمجتمع المدني، والمشاورات الإقليمية. ودعا اقتراح آخر إلى أن تجرى الأمانة العامة دراسة استقصائية متعددة الجهات المعنية، تعرض نتائجها على الدول الأعضاء للنظر فيها وتحديد أولوياتها.

المبادئ

٨١ - اقترح بعض الجهات المجيبة الاستلham من روح مبادئ ريو وغيرها من المبادئ المتفق عليها دوليا. واقترحت كذلك استخدام نفس المبادئ والأساليب التي اتبعت في إعداد تقارير الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك موضوعية الاستنتاجات واستقلاليتها السياسية، فضلا عن التوازن في نقل المعلومات والبيانات الخاصة ببلدان وأقاليم بعينها.

٨٢ - وعلى وجه الخصوص، أوصت بعض الجهات المجيبة بأن تراعى عند إعداد التقرير المبادئ التوجيهية التالية: الطابع العالمي؛ والمشروعية؛ والطابع التمثيلي؛ والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة؛ والاتساق؛ وقابلية المقارنة؛ والموضوعية؛ والدقة؛ والشفافية؛ والشمول؛ والتوازن؛ والمساءلة؛ والوضوح؛ ويسر الاطلاع عليه؛ والقيادة بالقدوة؛ والتحسين المستمر؛ وحق كل بلد في اتخاذ قرارات بشأن مسارات التنمية الخاصة به. وأكدت على الحاجة إلى توفير التمويل الكافي وتقتصر اتباع نهج علمي متكامل، وتوفير المعلومات في الوقت المناسب، واعتماد منظورات لجهات معنية متعددة. وينبغي أن تكون البحوث المقدمة قابلة للتكرار ويمكن التحقق منها؛ ويجب اختبار الفرضيات؛ وإخضاع العمل التحليلي لاستعراض النظراء. وتعرب الدول الأعضاء عن تفضيل واضح لتقرير يتصل بالسياسات العامة - ولا يفرض هذه السياسات - يتماشى مع الاحتياجات في مجال السياسة العامة.

٨٣ - وستقتضي شرعية التقرير على الصعيد العالمي أن تكون المنظمات العلمية أو الآليات الاستشارية العلمية المشاركة على النحو التالي: أن تمثل الأوساط العلمية على الصعيد العالمي؛ ويفضل أن يكون لديها بالفعل سجل في مجال تقديم المشورة العلمية إلى هيئات صنع السياسات؛ وأن يتسم أداء المنظمة و/أو العملية بالشفافية الكاملة. ونظر إلى إتاحة

المشاركة في العمليات المتصلة بالسياسات والعلم وتحقيق شموليتها وتوازنها الجغرافي على أنها أمور ضرورية لكفالة ناتج له مشروعية من الناحية السياسية.

الأساليب العلمية

٨٤ - اتفق العديد من الجهات المجيبة على أن الإصدار النموذجي الأولي الذي قُدم إلى الاجتماع الأول للمنتدى السياسي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ يشكل أساساً مفيداً للإصدارات المقبلة من الناحية المنهجية. واقترحت اتباع نهج متكامل ومتعدد التخصصات مستلهم من روح علم الاستدامة، والاستفادة من العديد من المصادر والبيانات. واقترحت الجهات المجيبة أيضاً التعلم من التقييمات الدولية الحالية، وإتاحة قدر من المرونة للعلماء والدول الأعضاء في اختيار الأساليب المهمة على أساس كل حالة على حدة.

٨٥ - وعلى وجه التحديد، أوصت الجهات المجيبة بالنظر في العناصر التالية: الإبلاغ بالعناصر العلمية والبيانات الرسمية على حد سواء، بغية اكتساب قدر أكبر من التأييد من جانب الجهات المعنية والخبراء والممثلين الحكوميين؛ وإجراء تحليلات إحصائية وتقييمات للاتجاهات الماضية والمقبلة؛ ونماذج سيناريوهات التنمية المستدامة على الصعيد العالمي من أجل تحليل أوجه المفاضلة بين أهداف السياسات العامة؛ واتباع أساليب استقرائية وتجريبية تستخدم فيها بيانات كمية ونوعية؛ ومؤشرات التنمية المستدامة؛ والتحليل الرجعي؛ والنهج القائم على مراعاة الاحتمالات، وتحديد مواطن الشك.

تنظيم المدخلات الواردة في المساهمات الوطنية والإقليمية

٨٦ - في ما يتعلق بأفضل سبيل لتنظيم المساهمات الوطنية والإقليمية، انقسمت الجهات المجيبة إلى مجموعتين لهما وجهتا نظر مختلفتين. بيد أن المجموعتين متفقتان على أن تجمع العملية بين البحث والتحليل والمشاورات.

٨٧ - وأكدت إحدى المجموعتين على ضرورة الاستفادة من الهياكل القائمة، وبالتالي تجنب إنشاء مراكز تنسيق وعمليات تحضيرية جديدة. وترى المجموعتان أن الشبكات ومراكز التنسيق القائمة يمكن أن تيسر المناقشات والمشاورات على جميع المستويات وأن تتيح مشاركة خبراء خارجيين.

٨٨ - وتود المجموعة الأخرى أن تُنشأ شبكة محددة الأهداف مكونة من مراكز التنسيق الوطنية والإقليمية و/أو الخبراء الذين تسميهم الحكومات. ومن شأن المشاورات المنتظمة مع مراكز التنسيق كفالة النظر في إسهامات الجهات المعنية من جميع أنحاء العالم. وستضطلع

مراكز التنسيق بجمع البيانات واستعراض التقدم المحرز وإجراء مناقشات لمجموعات التركيز. ويود البعض أن يرى نموذجاً شبيهاً بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ يجتمع فيه الخبراء المعينون بانتظام ويقومون بصياغة التقارير.

٨٩ - واقترح العديد من الجهات المحيية بالتنمية إلى المجموعة الثانية أن تُعَد البلدان والأقاليم تقاريرها الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة - بصورة طوعية - على سبيل المساهمة في إعداد التقرير العالمي. وستوفر منظومة الأمم المتحدة في إطار هذا النموذج، بناء القدرات والدعم التقني. وستنظم اللجان الإقليمية للأمم المتحدة مشاورات إقليمية. وستضطلع بدور هام المجالس الوطنية القائمة المعنية بالتنمية المستدامة أو ما شابه ذلك من اللجان المكلفة بتنفيذ التنمية المستدامة.

٩٠ - واقترح البعض أيضاً تنظيم عملية تشاركية لتحديد نموذج ومجموعة أدوات قائمة على شبكة الإنترنت من أجل إعداد التقارير الوطنية لتتضمن فيها الدول الأعضاء، ودعم هذه العملية بجهود بناء القدرات التي تبذلها الأمم المتحدة.

خطوات ملموسة مقترحة لإشراك علماء من طائفة واسعة من البلدان والأقاليم

٩١ - اقترح بعض الجهات المحيية عدداً من الإجراءات الملموسة. فقد ترغب الأمانة العامة للأمم المتحدة، على سبيل المثال، في أن تطلب إلى البلدان تسمية مرشحين للعضوية في فريق صياغة التقرير على نحو يكفل النظر في آراء الأوساط العلمية والممارسين وصانعي السياسات. واقترحت جهات أخرى استخدام الآليات القائمة لتشااور الحكومات مع المجتمع المدني من أجل التماس المشورة في مجال السياسات وإنشاء منتديات علمية لبحث مسائل سياسية محددة في سياق دعم التقرير.

٩٢ - واقترح عدة جهات محيية أيضاً تعبئة مؤسسات أو جماعات أو شبكات مختلفة من أجل إعداد التقرير، مثل الشبكات الحالية للأكاديميات الوطنية للعلوم؛ وشبكات المؤسسات العلمية؛ والعلماء من بين موظفي الأمم المتحدة؛ والمجلس الاستشاري العلمي التابع للأمم العام؛ وشبكات منظومة الأمم المتحدة وجماعاتها؛ ومبادرة الأرض مستقبلاً؛ والمعهد الإندونيسي للعلوم؛ ومركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية؛ وشبكة حلول التنمية المستدامة؛ والمكاتب الإحصائية.

٩٣ - واقترح العديد من الجهات المحيية إشراك جميع القطاعات والمجموعات الرئيسية التي ورد ذكرها في جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة؛ ووكالات التخطيط؛ والجامعات ومعاهد البحوث ومجموعات الفكر البارزة؛ والجمعيات المهنية؛

والرابطات العلمية؛ والمجتمع المدني وقادة الرأي؛ والعلماء والخبراء من الأوساط الأكاديمية والوزارات التنفيذية الوطنية؛ والعلماء المستقلون؛ وشبكات المجتمع المدني؛ ومناير تبادل المعارف، ومؤسسات البحث والتطوير العاملة في الميدانين الخاص والعام.

الفريق الاستشاري أو الفريق العامل العلمي

٩٤ - مع أن الجهات المجيبة اتفقت على فائدة وجود فريق استشاري علمي أو فريق عامل بشكل من الأشكال من أجل تقديم التوجيه العام، فإنها أعربت عن آراء مختلفة بشأن تكوين الفريق ودوره المتوقع.

٩٥ - واعتقد البعض أن الشبكات الحالية للأكاديميات الوطنية للعلوم ستكون أفضل من يضطلع بدور الفريق الاستشاري وستكون أيضا الآلية المناسبة لإخضاع التقرير لاستعراض النظراء. ويفضل البعض الآخر اصطلاح مجموعة من كبار العلماء المنتمين إلى كيانات الأمم المتحدة المعنية بدور هام ويتوخون إنشاء مجلس استشاري علمي تحت إشراف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الصحة العالمية وأمانات اتفاقيات ريو، يكون وثيق الصلة بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وأكد بعض هؤلاء على ضرورة الجمع بين ممثلي الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة وممثلي المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية. ومع ذلك، يفضل البعض الآخر إشراك المجلس الاستشاري العلمي التابع للأمين العام.

٩٦ - وأعربت مجموعة أخرى من الجهات المجيبة عن رغبتها في أن تمسك الدول الأعضاء بزمام العملية بشكل أقوى. وشجعت هذه المجموعة الأمانة العامة على النظر في إنشاء فريق عامل من الخبراء الذين تسميهم الحكومات. واقترحت على وجه الخصوص، السير على منهاج الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، بغية مراعاة التوازن والتمثيل الجغرافيين على نحو تام. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية أن تقدم إسهامات في الصياغة، وسيتولى فريق الخبراء العامل تنظيم اجتماعات للتفاعل مع الجهات المعنية بشكل منتظم.

٩٧ - وفي تنويعه أخرى للنهج الذي يشمل مراكز التنسيق الوطنية، وتقوده الدول الأعضاء، يقوم كل بلد بإنشاء لجنة استشارية علمية وطنية يمكنها المشاركة في صياغة التقارير الوطنية والعالمية التي تزودها الأمم المتحدة بالمساعدة التقنية.

العمليات الوطنية لإعداد تقارير التنمية المستدامة

٩٨ - يود كثير من الجهات المجهية إدراج عمليات وطنية طوعية لإعداد تقرير التنمية المستدامة وتجارب وطنية في التقرير. ولكن لذلك صلة بالقرارات التي سيتخذها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة مستقبلاً، بما في ذلك القرارات المتصلة بالاستعراضات المنتظمة المتعلقة بمتابعة وتنفيذ الالتزامات والأهداف وسجل الالتزامات الطوعية.

٩٩ - وهناك خيارات مختلفة متاحة يجب أن توفق بين احتياجات المرونة، والإبلاغ المبسط، والمشاورات الوطنية. واقترحت الجهات المجهية أن تصبح التقارير الوطنية للبنات التي تشكل نظام إبلاغ على الصعيد الدولي. وقد يوجه فريق استشاري إعداد التقارير الوطنية التي ستتناول أهداف التنمية المستدامة و/أو خطة ما بعد عام ٢٠١٥، وجميع مجالات الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. وينبغي أن تحصل البلدان النامية على الدعم في مجال بناء القدرات. وقد تشمل العمليات الوطنية الحوارات المشتركة بين الوزارات.

كيف ينبغي للتقرير أن يرشد أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى؟

١٠٠ - اقترح كثير من المجهين إدماج التقرير في المداولات التي يجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وأن يوفر الأدلة العلمية لهذه المداولات، وذلك لتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات من أجل التنمية المستدامة. ويودون أن ينظر المنتدى السياسي الرفيع المستوى في طريقة الإدماج وأن يقرر طبيعة الدور والمتابعة الذين يتوخاهما لأغراض التقارير المقبلة.

١٠١ - وينبغي أن يقوم التقرير بدور في توفير المعارف العلمية بطريقة سهلة الفهم للمنتدى الرفيع المستوى. ويمكن للمنتدى أن يستفيد منه كمصدر للتحليل العلمي من أجل وضع جدول أعماله، ولكن مساهمته لن تكون هي المساهمة الوحيدة في وضع جدول الأعمال.

١٠٢ - وتوقع عدد كبير من المجهين أن يقدم التقرير تحليلاً علمياً للقضايا المدرجة في جدول أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وأن يقدم الأدلة دعماً لما يتخذه المنتدى من قرارات وما يقوم به من تحليل في إطار المتابعة، وأن ينشر أنشطة المنتدى، وأن يحيل التعقيبات التي يقدمها المجتمع الدولي، وأن يضطلع بالرصد العلمي للمجموعة المقبلة من أهداف التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

رابعاً - التوصيات

١٠٣ - على النحو المبين أعلاه، تتفق بالفعل الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والعديد من العلماء على عناصر عديدة تحدد نطاق تقرير عالمي عن التنمية المستدامة ومنهجية إعداده. ويرد في الجدول ٢ موجز لهذه العناصر التي يمكن النظر فيها في إطار المضي قدماً.

الجدول ٢

عناصر الاتفاق المشتركة بشأن نطاق التقرير ومنهجية إعداده

العنصر	الاتفاق
القيمة المضافة	سهولة وصول صانعي القرارات إلى نتائج عدد كبير من التقييمات العلمية. وإبراز أوجه التآزر والمفاضلة بين الإجراءات المتعلقة بالسياسات في مختلف السياقات
مجال التركيز	التركيز على نواحي التنفيذ، والعقبات التي تحول دون إحراز التقدم، والممارسات الجيدة في السياسات المتكاملة
الاحتياجات في مجال القدرات	الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل دعم مشاركة البلدان النامية
الفئات المستهدفة بالتقرير	مقررو السياسات، وكبار المسؤولين الحكوميين، ومجموعة واسعة من الجهات المعنية
النطاق من حيث المسائل المركز عليها	المسائل ذات الأولوية التي حُددت في عملية ريو، بما في ذلك جدول أعمال أعمال القرن ٢١، وقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، فضلاً عن الأهداف والالتزامات الأخرى المتفق عليها دولياً. ويقدم الدعم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وفي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المقبلة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
النطاق الجغرافي	على الصعيد العالمي ومناطق الأمم المتحدة الخمس، مع إجراء تحليل بشأن مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة
الإطار الزمني	متوسط (١٠ سنوات) إلى طويل الأجل (من ٢٠ إلى ٥٠ سنة)
القضايا الجديدة والناشئة	يُعتمد في تحديد القضايا على أدلة علمية سليمة
تنسيق عمليات التقرير	تقوم أمانة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (شعبة التنمية المستدامة)، بتنسيق فريق عمل الأمم المتحدة على الصعيد العالمي، بينما تقوم اللجان الإقليمية بالتنسيق على الصعيد الإقليمي
نوع المحتوى	الاتجاهات الماضية والمستقبلية، والدروس المستفادة، والنتائج العلمية التي تشير إلى مجالات محتملة لاتخاذ إجراءات سياسية، والفرص والتحديات التي تحيط بالتنفيذ
تواتر الصدور	تقرير متعمق كل أربع سنوات بالتزامن مع انعقاد اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى تحت رعاية الجمعية العامة، ومساهمة بتقرير مركز في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى التي تعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
معياري أم وصفي	محتويات وخيارات متعلقة بالسياسات، ولكن دون توصيات سياسية معيارية

العنصر	الاتفاق
إطار الرصد والمساءلة لأهداف التنمية المستدامة/خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥	يمكن أن يصبح التقرير مساهمة من عدة مساهمات في الإطار. وسيُت في التفاصيل بعد عام ٢٠١٥
الأساليب العلمية	نهج متكامل متعدد التخصصات مستمد من روح علم الاستدامة. وسيقرر العلماء الأساليب الدقيقة، ولكن النموذج الأولي للتقرير يوضح أساساً مفيداً بشأن منهجية التقارير المقبلة
كيفية توجيه عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	يمكن أن يكون التقرير من الإسهامات التي سوف تدمج في مداولات المنتدى السياسي الرفيع المستوى وستقدم الدلائل العلمية لها

١٠٤ - ومع مراعاة اختلاف الآراء بشأن عدد من العناصر، يمكن النظر في الخيارات التالية (الجدول ٣):

(أ) الخيار ١: النموذج التقليدي لمنشورات الأمم المتحدة الرئيسية؛

(ب) الخيار ٢: نموذج الجهات المعنية المتعددة المرتبط بالعمليات الوطنية الطوعية؛

(ج) الخيار ٣: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المستدامة.

١٠٥ - يتبع الخيار ١ النهج التقليدي لمنشورات الأمم المتحدة الرئيسية. ويقوم بصياغة التقرير موظفون تابعون للأمم المتحدة يتولون أيضاً اختيار الخبراء من أجل المساهمات المخصصة. وتشمل المساهمات المعرفية مصنفة مستعرضة من جانب الخبراء، وخبرات منظومة الأمم المتحدة. ويخضع التقرير لاستعراض الخبراء داخلياً وتقره الإدارة العليا للأمم المتحدة. وتستند الإسهامات التي تقدمها الدول الأعضاء والجهات المعنية إلى الطلبات المخصصة وتعتمد بشكل كلي على هياكل الأمم المتحدة القائمة، بما في ذلك هياكل اللجان الإقليمية. وتشمل مزايا الخيار ١ كلفته المنخفضة (ينفذ في حدود الموارد المتاحة)، وقصر فترات الإنجاز، وعدم الحاجة إلى هياكل أو أساليب عمل جديدة، وتمثيل طائفة واسعة من وجهات النظر. وتشمل عيوبه محدودية نطاق المشاورات، وضعف الروابط مع التقييمات والمبادرات القائمة، واحتمال وجود تداخل في الأنشطة.

١٠٦ - ويقطع الخيار ٢ شوطاً أطول من حيث إشراك الجهات المعنية وإقامة الروابط مع الاستعراضات الوطنية الطوعية. وسيقوم بصياغة التقرير فريق من موظفي الأمم المتحدة يضم جميع أعضاء اللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وسيضمن التقرير إسهامات من علماء ومسؤولين حكوميين وجهات معنية. وسيخضع التقرير لعملية استعراض نظراء خارجية من جانب جهات معنية متعددة وستوافق عليه

الإدارة العليا في الأمم المتحدة و/أو فريق استشاري مؤلف من جهات معنية متعددة. ويقدم المشورة ممثلون عن الأوساط الأكاديمية، والمجموعات الرئيسية، ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. ويمكن أن يشمل ذلك رؤساء مبادرات التقييم الدولية الرئيسية (على سبيل المثال، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية)، وبرامج البحث (على سبيل المثال شبكة حلول التنمية المستدامة، ومبادرة "الأرض مستقبلاً" (Future Earth))، وأكاديميات العلوم (على سبيل المثال الأكاديمية العالمية للعلوم من أجل النهوض بالعلوم في البلدان النامية، والأكاديميات الوطنية البارزة)؛ وممثلي المجموعات الرئيسية (المجلس الدولي للاتحادات العلمية، والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة)؛ والعلماء الشباب؛ ورؤساء مجموعات الأمم المتحدة الرئيسية (على سبيل المثال لجنة السياسات الإنمائية، وفريق لندن، والمجلس الاستشاري العلمي، ومنتدى الطاقة المستدامة للجميع، ومجلس تقرير التوقعات البيئية العالمية)؛ وممثلين عن تقارير الأمم المتحدة وتوقعاتها الرئيسية (اللجان الإقليمية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأماننا اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي)؛ ومثلي المنظمات المعنية غير التابعة للأمم المتحدة (مركز الجنوب، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومصارف التنمية الإقليمية، والمفوضية الأوروبية). وتشجع اللجان الإقليمية على إجراء مشاورات على الصعيد الإقليمي، وعلى إعداد إسهامات في التقرير. وستصبح العمليات الوطنية القائمة و/أو الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تجري في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى من الشركاء المهمين. ويمكن تنفيذ معظم الأنشطة المدرجة في إطار الخيار ٢ في حدود الموارد المتاحة مع التبرعات العينية، ولكن قد تلزم موارد إضافية من أجل مشاركة الخبراء وكذلك لدعم القدرات من أجل كفالة المشاركة الفعالة للبلدان النامية. وتشمل مزايا الخيار أنه يتسم بقدر أكبر من الشرعية، بالإضافة إلى الكلفة الميسورة، والارتباط القوي بين التقييمات الدولية وعمليات الاستعراض وتقرير السياسات على الصعيد الوطني. وتشمل العيوب طول فترات الإنجاز بسبب المشاورات الواسعة النطاق، وحصوله على قبول محدود من جانب بعض الأوساط العلمية.

١٠٧ - ويتبع الخيار ٣ نموذجاً شبيهاً بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تقوم فيه الدول الأعضاء بترشيح علماء لفريق صياغة يتولى إعداد التقرير لكي تعتمده الدول الأعضاء. ويمكن السعي إلى إبرام اتفاقات تعاون مع مكاتب مبادرات التقييم القائمة.

ويمكن أن تؤخذ في الاعتبار الدروس المستخلصة من استعراضات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لدى إنشاء الفريق. وعلى وجه الخصوص، قد يلزم إعطاء أيجور لكاتبي التقرير عن مساهماتهم من أجل تفادي تضارب المصالح. وتشمل مزايا الخيار ٣ أنه يشمل تعبئة أكبر للأوساط العلمية والموارد، وارتباطا ذا طابع مؤسسي بين العلم والسياسات. وتشمل عيوبه ارتفاع تكلفته (المشابهة لتكاليف الأفرقة الحكومية الدولية الأخرى)، واتسام عملياته بالقصور الذاتي بسبب مشاركة عدد كبير جدا من العلماء، فضلا عن أن نموذج توافق الآراء الذي تستخدمه الهيئة الحكومية الدولية والقائم على المصنفات الخاضعة لاستعراض النظراء لا يشجع بالضرورة عرض القضايا الناشئة أو اختلاف الآراء.

الجدول ٣

استعراض عام للفروق بين الخيارات الثلاثة

العنصر	الخيار ١: النموذج التقليدي لمنشورات الأمم المتحدة الرئيسية	الخيار ٢: نموذج الجهات المعنية المتعددة المرتبط بالعمليات الوطنية الطوعية	الخيار ٣: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المستدامة
الجهة المعنية بصياغة التقرير	موظفو الأمم المتحدة	فريق من موظفي الأمم المتحدة مع إسهامات من علماء ومسؤولين حكوميين وجهات معنية	العلماء الذين ترشحهم الدول الأعضاء
الجهة المعنية باختيار الخبراء	موظفي الأمم المتحدة	موظفي الأمم المتحدة، ومبادرات التقييم، والدول الأعضاء، والمجموعات الرئيسية	الدول الأعضاء
استعراض النظراء	داخلي ضمن منظومة الأمم المتحدة	خارجي، استعراض نظراء تجريه جهات معنية متعددة (عملية مفتوحة) بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة	استعراض النظراء من جانب المشاركين من العلماء والمستعرضين الخارجيين من الأكاديميين
الجهة المعنية باعتماد التقرير	الإدارة العليا في الأمم المتحدة	الإدارة العليا في الأمم المتحدة و/أو الفريق الاستشاري للجهات المعنية المتعددة	الدول الأعضاء
نطاق المعارف العلمية	المصنفات التي خضعت لاستعراض النظراء ومعارف منظومة الأمم المتحدة	جميع أنواع المعارف	المصنفات التي خضعت لاستعراض النظراء

العنصر	الخيار ١: النموذج التقليدي لمنشورات الأمم المتحدة الرئيسية	الخيار ٢: نموذج الجهات المعنية المتعددة المرتبط بالعمليات الوطنية الطوعية	الخيار ٣: الهيئة الحكومية الدولية المعني بالتنمية المستدامة
تحدّد المسائل الإقليمية ذات الأولوية عن طريق	المشاورات الإقليمية التي تنسقها اللجان الإقليمية	المشاورات الإقليمية للجهات المعنية المتعددة التي تنسقها اللجان الإقليمية	العلماء
تحدّد المسائل الوطنية ذات الأولوية عن طريق	ردود الدول الأعضاء على استبيانات الأمم المتحدة	المشاورات الوطنية الطوعية التي تنسقها الدول الأعضاء وتدعمها الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات	العلماء
كيفية تنظيم المساهمات الوطنية والإقليمية	دراسة مكثبية يجريها موظفو الأمم المتحدة وإسهامات تقدم عن طريق طلبات مخصصة من الأمم المتحدة للحصول على إسهامات. استنادا إلى الهياكل القائمة	استنادا إلى الهياكل القائمة وباستخدام مراكز التنسيق أو قنوات الترشيح القائمة. تنظمها الدول الأعضاء المهتمة مع توفير منظومة الأمم المتحدة للدعم في مجال القدرات	مجموعة رسمية جديدة من العلماء الذين ترشحهم الدول الأعضاء
اختيار مجال التركيز المواضيعي لكل إصدار	الإدارة العليا في الأمم المتحدة	المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بالتشاور مع العلماء والجهات المعنية	المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
العملية الوطنية للتنمية المستدامة	لا توجد صلة مباشرة	تستند جزئيا إلى التقارير والعمليات الطوعية	لا توجد صلة مباشرة
الفريق الاستشاري أو الفريق العامل العلمي	على المستوى الداخلي للأمم المتحدة مع مساهمات خارجية مخصصة	فريق تابع لجهات معنية متعددة، يشمل ممثلين عن أكاديميات العلوم، والمجلس الاستشاري العلمي، ولجنة السياسات الإنمائية، وممثلي التقييمات الدولية الرئيسية	فريق جديد من العلماء الذين ترشحهم الحكومات